

فانه يحمدك في متعددة حتى يستوعب جميع الثلث ان كان ذلك افعال او اثارك تحتل جميعا متعددة واما لو قال مجموعا عني من ثلث فانه يح عن جمة واحدة ولا يزداد عليها لان من التمييز **ص** والاذفيراث **ش** اي وان لم يسع الثلث او المال المسمى واحدة او قصر عن ثمانية فما فوقها اوقال منه ووسع ازيد فان القاصر والباقي يرجع ميراثا **ك** وجوده باقل او تطوع غير وهل الا ان يقول يح عني بكذا فيج تاولان **ش** تشبيه في رجوع الباقي ميراثا اي اذا سمي الموصي قدرا فوجد من يح عنه باقل منه سوا عين الشخص ام لا اوقال مجموعا عني ثلث في جمة واحدة فاجوابه وانه فانه يرجع الباقي ميراثا **ك** كما يرجع الكمال ميراثا فيما اذا تطوع عنه احد وهل رجوع الباقي ميراثا في الاولي والجميع في الثانية ميراثا مطلقا سوا قال مجموعا عني جمة او يح رجل او فلان او يح عني بكذا او مجموعا عني بكذا جمة وهو ظاهر له ونية او هو يقيد بما اذا قال يح عني بكذا جمة واما ان قال يح عني بكذا ولم يقل جمة فانه يح به عنه حتى ينصف تاولان **ص** وادفع المسمى وان زاد على اجرته لم يكن لا يدين فم اعطاه له **ش** يعني ان الموصي اذا سمي قدرا معلوما وقال ادفعوه لفلان يح عني به وفلان غير وارث بالنفل للموصي فان ذلك التقدير يدفع للموصي له فيج به عن الموصي ولو كان ذلك التقدير المسمى يزيد عليها جمة المثل **ص** لذلك الشخص المسمى اذ اقم من حاز الموصي اعطاه ذلك التقدير للموصي له وكان ثلث الموصي يح له وهذا كله ما لم يرض باقل والا فالباقي يرجع ميراثا والضمير في اجزته عايد علي

على متاخرا لفظا ورتبة فلو قال وادفع المسمى لمين لا يرث وان زاد على اجزته سلم من هذا **ص** وان عين غير وارث ولم يسيم زيدان لم يرض باجزة مثله ثلثهما ثم يرض ثم او حو للضرورة فتقطش تقدم انه اذا عين شخصا غير وارث للمع عنه وسى له فدل ان فانه يدفع له بتمامه وتكلم هنا على ما اذا عين ايضا شخصا غير وارث للمع عنه الا انه لم يسيم له قدرا معلوما فان رضى باجزة مثله فلا كلام وان لم يرض فانه يزداد عليها مثل ثلثها ان كان الثلث يحل ذلك فان رضى فلا كلام والالتزيم به فليلا لعله ان يرضى ثم بعد الترضي يرجع ميراثا كله ان كان المح غير ضرورة والا او غير غير والضرورة من لم يح ويطلق على من لم يتزوج لانها قد تصاد راضيا ولا يتفقها هاواحتوز متوله غير وارث مما اذا عين وارثا فانه لا يزداد عليها جمة مثله شيئا كما هو واحتوز متوله ولم يسيم مما اذا سمي له قدرا معلوما فانه لا يزداد عليه شيئا فان رضى به فلا كلام او رضى بدون رجوع الباقي ميراثا وقوله **ص** غير عبد وصبي وان امرأة **ش** شرط في كل الميراث حاج بموج ضرورة ليس خاصا بالضرورة قبلك وانما كان بالضرورة الاستاجولة العبد والصبي بخلاف غير لانه لما كان المح واجبا عليه استوجوله من يخاطب بالوجوب لتترك جمة منزلة في الموصي ولو في الجملة كما لجرأة بخلاف غيره **ص** ولم يرض وصي دفع لها بمقتضى **ش** يعني ان الوصي اذا دفع المال اجارة للعبد او للصبي ظانا بلوغ الصبي وحرية العبد يح عن الضرورة او لم يح وتلف المال ثم ظهر انها على خلاف ذلك

Copyrighted material